استخدام الرقمنة الضريبية في تحقيق الاصلاح الضريبي في العراق –رؤى وحلول

م. محمد سلمان عبود
كلية اقتصاديات الاعمال/ جامعة النهرين
Alaa@nahrainuniv.edu.iq

أ.م علاء حسين علوان
كلية اقتصاديات الاعمال/ جامعة النهرين
Mohamed.abood@nahrainuniv.edu.iq

المستخلص:

في ظل التطور التكنولوجي الحديث أصبح التحول الرقمي عامل مؤثر في جميع المجالات، ولعب دورًا كبيرًا في تطوير الأجهزة الإدارية للدول، ولما حققه من نجاحات على المستوى الاقتصادي؛ اتخذت العديد من الدول الرقمنة الضريبية لتحقيق الإصلاح الضريبي للحد من التجنب الضريبي، والتهرب الضريبي، وزيادة الحصيلة الضريبية. إن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو دراسة التجارب التي قامت بها بعض الدول العربية للإصلاح الضريبي في مجال استخدام الرقمنة في المجال الضريبي والإستفادة من دروس هذه الدول، إذ انطلق البحث لمعالجة مشكلة هي ضعف استخدام الرقمنة الضريبية في المجال الضريبي، ومن هنا تأتي أهمية البحث لدراسة تجارب بعض الدول التي اعتمدت على الوسائل التكنولوجية الحديثة واستخدام الرقمنة الضريبية في تحقيق الإصلاح الضريبي. وخلص البحث الى عدة استنتاجات أهمها أن موظفي الضرائب يتمتعون بحرية واسعة في تقدير الضريبة، والتشريعات الضريبية النافذة تعاني من بعض الخلل والذي يجعل الالتزام بها وتطبيقها أمراً يكاد يكون مستحيلًا، وبالمقابل فأن أهم توصية كانت توفير البنية التحتية اللازمة لاستخدام الرقمنة في التحصيل الضريبي وتدريب الكوادر على التعامل معها، وإعداد نظام ضريبي عادل وبسيط وفعال يساهم في تحقيق أهداف السياسة الضريبية.

الكلمات الافتتاحية: مفهوم الضريبة، الرقمنة الضريبية، التحول الرقمي.

Abstract:

In light of modern technological development, digital transformation has become an influential factor in all fields and has played a major role in developing the administrative apparatus of countries, due to the successes it has achieved at the economic level. Many countries have taken tax digitalization to achieve tax reform to reduce tax avoidance, and tax evasion, and increase tax collection. The main objective of this research is to study the experiences undertaken by some Arab countries for tax reform in the field of using digitization in the tax field and to benefit from the lessons of these countries, as the research was launched to address a problem that is the weakness of the use of tax digitization in the tax field, and from here comes the importance of the research to study the experiences Some countries have relied on modern technological means and the use of tax digitization to achieve tax reform. The research reached several conclusions, the most important of which is that tax employees enjoy wide freedom in estimating the tax, and the tax legislation in force suffers from some defects that make compliance with and application of it almost impossible. On the other hand, the most important recommendation was to provide the necessary infrastructure to use digitization in tax collection and train cadres on Dealing with them and preparing a fair, simple, and effective tax system that contributes to achieving the objectives of tax policy.

keywords: tax concept, tax digitization, digital transformation.

منهجية البحث

المقدمة:

تمثل الضريبة أحد اهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في سياستها المالية، والتي تسهم بشكلٍ كبير في زيادة الإيرادات المالية التي من خلالها يتم تمويل النفقات العامة، بالإضافة الى أنها وسيلة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إلا أن هناك ظاهرة خطيرة منشرة في العراق كغيرها من الدول النامية تتمثل في التهرب الضريبي وإن اختلف حجم هذا التهرب من دولةٍ الى أخرى، إلا أنها تشكل عائق أمام تحصيل الضرائب؛ مما يستدعي تضافر كافة الجهود لمواجهتها والقضاء عليها أو على أقل تقدير الحد من انتشارها؛ لذا فإن الدولة تسعى الى إزالة كافة العوائق سواء التشريعية أو الإدارية التي تقف أمام عملية الإصلاح الضريبي، بالإضافة الى تفعيل وتطوير الوسائل التي من خلالِها يتم القضاء على صور التهرب الضريبي؛ من أجل توفير الأدوات المالية الفعالة لتحسين أداء السياسات الضريبية.

وفي ظل التطور التكنولوجي وانتشار وسائل التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي، فإن هذا التطور يمثل نقلة كبيرة تساهم في عملية الإصلاح الاقتصادي من خلال تطوير النظام الضريبي والسياسة الضريبية عن طريق الاعتماد على هذه الوسائل الحديثة ورقمنة الضريبة لتحقيق الإصلاح الضريبي، إلا أن هذا يحتاج الى إجراءات حاسمة تساهم في توسيع القاعدة الضريبية بما لا يخل بمبادئ العدالة والتوزيع العادل للأعباء الضريبية ويضمن زيادة الحصيلة الضريبية. ويقع البحث في محورين الأول يتعلق بمفهوم الضريبة والتحول الرقمي، أما المحور الثاني فقد إختص بإجراءات استخدام الرقمنة الضريبية والآثار المترتبة عليها.

أولاً: أهمية الدراسة:يواجه النظام الضريبي العراقي العديد من أوجه القصور المتعلقة بالتشريعات وتطبيقها، والتدني في مستوى الكفاءة والفاعلية للإدارة الضريبية، والذي نتج عنه قله الحصيلة الضريبية وانعكس تأثير ذلك على الواقع؛ لذا تكمن أهمية البحث لدراسة تجارب بعض الدول التي اعتمدت على الوسائل التكنولوجية الحديثة واستخدام الرقمنة الضريبية في تحقيق الإصلاح الضريبي.

ثانياً: أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث الى دراسة التجارب التي قامت بها بعض الدول العربية للإصلاح الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية عن طريق استخدام الرقمنة الضريبية، والوقوف على ما حققته هذه الدول من مكاسب وإصلاحات في هذا الشأن، ومدى إمكانية تطبيق الرقمنة الضريبية على النظام الضريبي العراقي، والفوائد التي قد يحققها، والآثار المترتبة على استخدام الرقمنة الضريبية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة: يثير هذا البحث إشكالية رئيسية حول هل استخدام الرقمنة الضريبية سيؤدي الى الإصلاح الضريبي في العراق والآثار المترتبة على هذا الاستخدام؟ ويتفرع من هذه الإشكالية عدة تساؤلات تتمثل في:

1. هل هناك علاقة بين استخدام الرقمنة الضريبية وكفاءة الإدارة الضريبية؟
2. ما مدى تأثير استخدام الرقمنة الضريبية على تحقيق الإصلاح الضريبي؟

رابعاً: فرضية الدراسة:أن الرقمنة الضريبية دور إيجابي ومؤثر في تحسين الحصيلة الضريبية وتقليل التهرب الضريبي وزيادة فاعلية التحاسب الضريبي.

خامساً: مناهج الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات المتفرعة منها فإننا سوف نتبع المنهج التحليلي المقارن: **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل مدى تأثير استخدام الرقمنة الضريبية على تحقيق الإصلاح الضريبي، ورفع كفاءة أداء الإدارة الضريبية، والتزام الممولين بسداد الضريبة المكلفين بها، **المنهج المقارن:** من خلال مقارنة تجربة مصر والأردن في استخدام الرقمنة الضريبية، والنتائج والآثار التي ترتبت على استخدام الرقمنة الضريبية.

سادساً: الحدود الزمانية والمكانية:

الحدود الزمانية خلال المدة 2023 و2024.

الحدود المكانية: الهيئة العامة للضرائب في العراق.

سابعاً: خطة الدراسة:

المحور الأول: مفهوم الضريبة والتحول الرقمي.

المحور الثاني: إجراءات استخدام الرقمنة الضريبية والآثار المترتبة عليها.

المحور الأول/ مفهوم الضريبة والتحول الرقمي

بدءًا ذي بدء وحتى نعرف أهمية التحول الرقمي في تحقيق الإصلاح الضريبي في جمهورية العراق، وما يمثله هذا التحول لزيادة الحصيلة الضريبية؛ مما يعود بالنفع على الموازنة العامة للدولة، فإنه يجب علينا التعرف على مفهوم الضريبة وأهميتها، ثم التعرف على مفهوم التحول الرقمي وطبيعته.

أولًا: تعريف الضريبة وأهميتها:

الضريبة ليس لها تعريف جامع مانع؛ حيث تنوعت وتعددت تعريفات علماء الاقتصاد والمالية العامة وفقًا لقناعات وظروف وأوضاع اقتصادية مختلفة؛ مما انعكس على طبيعة ومحتوى تلك التعريفات، فتعريف الضريبة في اقتصاد رأسمالي يختلف عن تعريفها في اقتصاد اشتراكي (عبد السلام : بدون سنة ،76)، ولقد ذهب جانب من علماء الاقتصاد الى أن الضريبة هي: "مبلغ من النقوض تقتضيه الدولة جبرًا بصفةٍ نهائيةٍ وبدون مقابل لتمكين الدولة بلوغ مقاصدها" (حسين: بدون تاريخ نشر،253) .

بينما ذهب جانب آخر الى أن الضريبة هي: "اقتطاع نقدي يتم فرضه جبرًا بقانون من السلطة التشريعية ويتم تحصيله من المكلف دون مقابل حال أو مباشر في سبيل تحقيق المصلحة العامة" (عبد السلام : مصدر سابق) ، في حين ذهب جانب آخر الى تعريف الضريبة بأنها: "مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها بحسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المتحصلة وبشكلٍ نهائي ودون مقابل نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرفِ السلطة العامة" (محرز: 2004 ، 12).

كما عرفها جانب آخر بأنها: "اقتطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل قصد تغطية الأعباء المالية" (همام وأخرون :1997،15)، كذلك ذهب جانب آخر الى أن الضريبة هي: "اقتطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد الطبيعيين والاعتباريين وفقًا لقدراتهم التكليفية بطريقةٍ نهائية، وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة" (دراز:1998،34).

من هذه التعريفات فإن للضريبة عدة خصائص أساسية فهي تدفع نقدًا بقانون (قانون ضريبة الدخل 113 لسنة 1982) كنسبة من الأرباح والرواتب، وتدفع جبرًا؛ حيث تلزم الدولة الأفراد بها، ولا مجال للمكلف باختيار السداد أو عدمه، كما أن دفع الضريبة لا يتوقف على تقديم مقابل للمكلف بعبء الضريبة سواء كان هذا المقابل حال أو مباشر، كما تحقق الضريبة المصلحة العامة، ومن ثَمَّ لا ينظر لها كمقابل لنفع خاص تقدمه الدولة للمكلف بأداء الضريبة.

ومن جانبنا: نعرف الضريبة بأنها: "مبلغ نقدي يفرض جبرًا بقانون، بشكلٍ نهائي على كل مكلف دون مقابل حال أو مباشر؛ بهدف تحقيق مصلحة عامة"، بذلك فإن الدولة تفرض الضريبة من أجل تحقيق العديد من الأهداف المالية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية:

1. الأهداف المالية

تغطية الأعباء العامة لتوفير ما على الدولة من التزامات تجاه الإنفاق والخدمات المطلوبة للمجتمع، كما أنها وسيلة لتوزيع الدخل بطريقةٍ عادلة، والتأثير على المتغيرات الاقتصادية، مثل: الدخل (عناية : 1998، 97).

2. الأهداف الاقتصادية

تطوير القطاعات الصناعية والحد من الصناعات الملوثة للبيئة، مواجهة الاحتكار وتدعيم المنافسة، وبذاك يتم الوصول الى الاستقرار الاقتصادي، والذي يترتب عليه التأثير على الاستثمار والاستهلاك والتصدير والاستيراد (عبد السلام : مصدر سابق ، 86).

3. الأهداف الاجتماعية

تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع عن طريق الضريبة التصاعدية، وعلاج مشكلة البطالة، وإعفاء المشروعات التي توفر فرص العمل للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، وتوفير الحوافز لقطاعات الصحة والتعليم والمرافق العامة، والحد من استهلاك بعض السلع غير المرغوب فيها، وتتمثل الأهداف السياسية في رفع الضريبة للحد من دخول منتجات معينة من دول معينة لاعتبارات سياسية، والعكس، وكذلك كوسيلة مقاومة لبعض الشعوب.

على الرغم من أهمية الضريبة للدولة وللشعب إلا أن هناك بعض الفئات تلجأ الى استخدام أساليب مختلفة لعدم سداد الضريبة، مثل: التجنب الضريبي والذي يتمثل في استخدام بعض الأساليب المشروعة لتخفيض مبلغ الضريبة، والذي يحد من المسئولية الضريبية على المكلف بعبء الضريبة، ومن ثَمَّ تخفيض قيمة الضريبة المستحقة قانونًا مستفيدًا بذلك من التعليمات الضريبية والثغرات القانونية؛ لا سِيَّمَا أنه لا يترتب على ذلك عقوبة؛ حيث لا يندرج هذا الأسلوب تحت الجرائم أو المخالفات الضريبية (قاسم: 2003،60).

كما يقوم البعض بالتهرب الضريبي وعدم الامتثال لقوانين الضرائب عن طريق التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليهم، وقد يتخذ هذا الأسلوب شكل مخالفة القانون سواء كان عند تحديد الوعاء الضريبي أو عند جباية الضريبة، كما أنه قد يأخذ أسلوب كتمان النشاط وعدم إبلاغ السلطات عنه، أو إمساك دفاتر غير حقيقية تزيد فيها النفقات والتكاليف عن الإيرادات (السامرائي ، العبيدي : 2009، 132).

ويرى الباحثان إن النظام الضريبي مُسَيطَر عليه بشكلٍ مركزي الى حدٍ كبير، كما أن التشريعات الحالية لا تشرح المتطلبات التي يجب الالتزام بها بصورةٍ واضحة، ونتيجة لذلك فإن موظفي الضرائب يتمتعون بحرية واسعة في تقدير الضريبة، كذلك فإن التشريعات الضريبية النافذة تعاني من بعض الخلل والذي يجعل الالتزام بها وتطبيقها أمرًا يكاد يكون مستحيلًا، كل ذلك يحتم ضرورة الإصلاح الضريبي.

ثانيًا: مفهوم التحول الرقمي وطبيعته:

للأهمية الكبيرة التي تحققها الضريبة للدولة والشعب، ولتجنب الأسباب التي تؤدي الى قلة الحصيلة الضريبية سواء من خلال تجنب الضريبة أو التهرب منها، وحتى تتمكن الدولة من تحقيق الأهداف الأساسية من تحصيل الضريبة، ومع تطور التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات والوسائل الرقمية المختلفة، فإن الاعتماد على هذه التكنولوجيا في عملية الإصلاح الضريبي من خلال رقمنة الضريبة أصبح أمرًا غاية في الأهمية.

لقد تعددت التعريفات الخاصة بالرقمنة، حيث ذهب جانب الى أن الرقمنة تتمثل في تحويل الوثيقة بغض النظر عن نوعِها أو وعائِها الى سلسلة رقمية، إلا أن هذا التطور يحتاج الى مواكبته فكريًّا وتنظيميًّا؛ حتى تنظم المعلومات وتتم جدولتها وفهرستها لتظهر في صورة محتوى نصي رقمي (موسى ، الرمادي : 2013 ، 25) ، كما ذهب جانب آخر الى أنها: "عملية تتم من خلالها نقل نوع من الوثائق الى نمط رقمي، وبذلك تصبح هذه الوثائق مشفرة لأرقام مما يجعلها قابلة للاستقبال والاستعمال بواسطة الأجهزة المخصصة لذلك، مما يؤكد على أن الرقمنة عملية تحويل نصوص ووثائق من صيغتها التقليدية الى عرضها على شاشات الأجهزة الحديثة" (احمد : 2009، 11).

بينما اتجه جانب آخر الى أن الرقمنة عملية يتم تحويل المعلومات عن طريقها من الشكل التقليدي على الشكل الرقمي بغض المنظر عن طبيعة هذه المعلومات كانت صور أو بيانات وجداول أو نصوص (لبعير : 2020 ، 44)، في حين عرفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق بأن الرقمنة عملية إلكترونية تنتج رموز رقمية أو إلكترونية عن طريق وثيقة أو إشارات إلكترونية تناظرية أو غيرها (لبعير : مصدر سابق ، 43).

في حين ذهب (تيلور) الى أن الرقمنة تعد الفرق بين (الباتات Bits) وهي ما ليس له لون أو وزن أو حجم، وتنتقل من خلال سرعة الضوء وهو أصغر عنصر في الحمض النووي للمعلومات ويتم التعبير عنه من خلال سلاسل تبدأ من (الصفر–الواحد من الذرات) وهي المماثلة للوسائل التقليدية من أحبار وأوراق، بمعنى آخر فإن الرقمنة نظام إلكتروني يتيح لبعض الأجهزة استقبال المعلومات بمختلف صورها وإعادة تحويلها الى لغة مشفرة مما يتيح تخزينها ونقلها ونسخها وتغييرها واسترجاعها (يس : 2013، 16).

ويرى الباحثان أن الرقمنة تعمل على تحويل الوثائق والمستندات التقليدية الى سلسلة رقمية تقوم من خلالها بجدولة وفهرسة هذه الوثائق الى نصوص رقمية، تعرض على الوسائل التكنولوجية المخصصة لذلك، وتتيح حفظها أو نسخها أو تعديلها أو معالجتها وإرسالها، ويتضح من التعريفات السابقة أن الرقمنة كوسيلة حديثة تتميز بسهولة حفظ المعلومات وعدم تعرضها للتلف أو الضرر كغيرها من وسائل الحفظ التقليدية، كما تتميز بالتخزين في مساحةٍ صغيرة لبياناتٍ كثيرة، كذلك سرعة عملية انتقال المعلومات بسهولةٍ ويسر، واسترجاع هذه المعلومات. بمعنى آخر أن الاعتماد على رقمنة الضريبة يساهم في توفير الوقت والمكان؛ حيث تستوعب حجمًا كبيرًا من معلومات الممولين وتخزينها في مساحةٍ صغيرةٍ تتيح الوصول إليها ونقلها أو تحويلها بسهولةٍ ويسر، ويهدف الاعتماد على الرقمنة الضريبية في تغيير وسائل التحصيل الضريبي من الممولين بدلًا من أسلوب الدفع التقليدي الى أسلوب الدفع الإلكتروني.

وقد عُرِف جانب الدفع الإلكتروني بأنه: "مجموعة من الإجراءات والقواعد والوسائل التي تضمن تحويل الأموال بين المشتركين في النظام عن طريق اتفاق بين المشتركين فيه والمسئولين عنه، ويتم تحولي الأموال عن طريق الوسائل والمعدات المتطورة والمعدة لذلك" (بدور : 2016، 86)، بينما عرفه جانب آخر بأنه: "نظام يعبر عن مجموعة التنظيمات أو المؤسسات والأدوات والقواعد التي تتم عن طريقها عمليات الدفع بين الوحدات الاقتصادية" (زواش : 2011 ، 6).

ويرى الباحثان أن عملية الدفع الإلكتروني تعد الأساس في الاعتماد على رقمنة الضريبة؛ حيث إنها هي الوسيلة التي من خلالها يتمكن الممول من سداد ما عليه من ضريبة دون التوجه الى الإدارة الضريبية عن طريق التعامل ببساطةٍ ووضوح مع قواعد سهلة ومفهومة للمتعاملين بها؛ مما يحقق المرونة والسرعة كون الدفع الإلكتروني لا يستغرق وقتًا طويلًا، كما تتمتع بالأمان والثقة؛ حيث إن وسائل الدفع الإلكترونية تتميز بدرجة عالية من الأمان في الاستخدام والتحويل مما أعطاها الثقة لدى المتعاملين معها، وبذلك فإن استخدام الرقمنة الضريبية ودفع الممول الضريبة المكلف بها عن طريق الدفع الإلكتروني يحقق العديد من الفوائد الإدارية والاقتصادية والاجتماعية مما يساهم في عملية الإصلاح الضريبي، وتتمثل بعض هذه الفوائد فيما يلي:

1. الفوائد الإدارية

حيث يتم تنظيم عملية التحويل المالي بصورة مباشرة من الممول مما يساهم في تحسين الأداء الوظيفي والقضاء على البيروقراطية والروتين، ويحقق الشفافية في التعامل والقضاء على الواسطة والمجاملة والمحسوبية، والابتعاد عن التعقيدات الهرمية الوظيفية التقليدية؛ مما يساهم في اختصار الوقت وسرعة إنجاز الأعمال الإدارية الأخرى، ويتيح ذلك خلق بيئة عمل جديدة ومتطورة وتوحيد الجهود (حسين : 2013 ، 446) .

2. الفوائد الاقتصادية

حيث توفر المال والجهد والوقت على الممول والإدارة الضريبية، كما توفر المصاريف، وتعمل على تسهيل التعاملات، وإتاحة بعض فرص العمل الجديدة لمن لديهم الخبرة في التعامل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتوحيد الجهود من خلال بوابة إلكترونية واحدة تقضي على تشتيت الجهود وازدواج بعض الإجراءات التقليدية.

3. الفوائد الاجتماعية

حيث تجعل المجتمع قادرًا على التعامل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة ومواكبة العصر، وسرعة وسهولة التواصل عن طريق التطبيقات الإلكترونية، وتوفير العديد من الفرص لقاطني القرى والبلدان الصغيرة من التعامل عن بعد من المدن الكبيرة.

المحور الثاني/ إجراءات استخدام الرقمنة الضريبية والآثار المترتبة عليها

أولًا: إجراءات التحول للرقمنة الضريبية ووسائلها:

لما كانت التكنولوجيا الحديثة أحد الأدوات التي تساعد الدول على مواكبة التطورات العصرية في مكننة الإدارات الحكومة ووسائل الدفع المختلفة، والتي من بينها التحصيل الضريبي، فإن بعض الدول العربية (الفران : 2021 ، 7) اتجهت في الأعوام السابقة للعمل على تنفيذ خطوات وإجراءات تسبق عملية رقمنة التحصيل الضريبي، ووضع بعض التدابير والأسس قبل الاعتماد بشكلٍ أساسي على تحصيل الضريبة عن طريق الوسائل الحديثة، وتتمثل هذه الإجراءات والتدابير فيما يلي (الفران : مصدر سابق ، 8):

1. التحول من التحصيل المادي الى الإلكتروني عن طريق وضع التشريعات والأُطر القانونية، وتوفير المنصات والنظم الإلكترونية الضرورية التي تعالج الأدوات والتصاريح الإلكترونية.
2. إعادة الإجراءات الخاصة بعمليات التحصيل الضريبي بما يساهم في التحول الرقمي، ويستهدف تحقيق الأهداف الأساسية وتبسيط الإجراءات ورفع مستوى كفاءة التحصيل الضريبي.
3. تأهيل الكوادر البشرية وتدريبها بما يتلاءم مع آليات التحصيل الضريبي الإلكتروني، وتطوير منظومة الدفع الإلكتروني من خلال البطاقات المدمجة، وأنظمة الدفع الإلكترونية المختلفة، وتنظيم السجلات الضريبية وتسجيل الممولين إلكترونيًا.
4. حصول كل ممول على رقم ضريبي خاص يتيح له سداد الضريبة، والتنسيق والتعاون بين الممولين والإدارة الضريبية للوقوف على المعوقات التي قد تواجههم أثناء الدفع الإلكتروني وتقييم مدى رضاء الممولين على الأساليب الحديثة للتحصيل الضريبي، وتأهيل العاملين في الإدارات الضريبية على الأجهزة الحديثة وأجهزة الاتصال وتأمين الحسابات وحماية بيانات الممولين.

ويرى الباحثان ان قبل الشروع في تطبيق واستخدام الرقمنة الضريبية في التحصيل الضريبي من أجل تحقيق الإصلاح الضريبي يجب أن تتخذ العراق بخلاف ما قامت به بعض الدول من إجراءات، يجب تطوير المنظومة التشريعية لتتماشى مع الهدف من استخدام الوسائل الحديثة، واتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة لحماية أمن وسلامة وسائل الدفع والمعلومات، وتطوير البنية التحتية التي تمكن من استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتدريب وتأهيل العاملين في الإدارة الضريبية على الوسائل والأجهزة الحديثة سواء أجهزة استقبال معلومات أو أجهزة دفع إلكتروني، ولتحصيل الضريبة إلكترونيًا فإن هناك بعض وسائل الدفع التكنولوجية الحديثة، والتي من بينها الفواتير الإلكترونية، والدفع الإلكتروني، والإيداع الإلكتروني.

وتتميز كل وسيلة من هذه الوسائل بالعديد من المميزات، وذلك على النحو التالي:

1. التحصيل عن طريق الفواتير الإلكترونية:

الفاتورة الإلكترونية تعد وثيقة رقمية تهدف الى إنشاء إطار تقني وتنظيمي يتناسب ومراقبة الضرائب إلكترونيًا عن طريق فاتورة إلكترونية ترسل من الممول في صورة رقمية وتخزن بنفس التنسيق عن طريق الإدارة الضريبية، وتتشابه مع الفاتورة التقليدية من حيث القيمة القانونية (Pamela , Francesco:2018,9).

وتتميز بأنها وسيلة تخزين سهلة وقابلة للطباعة والإرسال بسهولة، وتحسين العمليات التجارية، وبساطة التعامل مع الأنظمة الحديثة والسهولة تعامل الأفراد معها، ودخول الضريبة بشكلٍ سريع وفوري من تقديم الفاتورة توفر المعلومات بشأن العمليات وقيمتها لدى الإدارة الضريبية وسهولة الاستعلام عنها(Marcio, Raul, 2018,59)

2. التحصيل عن طريق الدفع الإلكتروني

يعد الدفع الإلكترونية وسيلة لتحويل الضريبية عن طريق حساب الممول في أحد المصارف باستخدام الإنترنت في أي وقت أثناء أو بعد فترات عمل المصارف الرسمية ومن أي مكان، وترسل الإدارة الضريبية للمول رسالة عبر البريد الإلكتروني للممول بما يفيد استلام المبلغ، ويتلقى كذلك إشعار يفيد خصم المبلغ من حسابة المصرفي.

ويتميز الدفع الإلكتروني للضريبة بالراحة؛ حيث يتمكن الممول من الدفع في أي وقت ومن أي مكان، ونسبة تكاليف منخفضة بالنظر للشيكات، وتحصيل الضريبية بطريقةٍ سريعة، وتوفير المعلومات للممول في الوقت المناسب، وإخطار الممول بالدفع وقت حدوث السحب من الرصيد. Denise ,2008,8-9)

3. التحصيل عن طريق الإيداع الإلكتروني

الإيداع الإلكتروني للضريبة يتم من خلال نقل الضريبية بشكل مباشر الى الإدارة الضريبية عن طريق الإنترنت عن طريق أجهزة الكمبيوتر التي تعمل وفقًا لبرامج وإعدادات الضرائب.

وتتميز بالسهولة واليسر؛ حيث يتمكن الممول من دفع الضريبة في أي وقتٍ ومن أي مكان، التأكد من دفع الضريبة باستلام رسالة تفيد سداد الضريبة من الإدارة فور استلام المبلغ، سهولة استرداد المبالغ الإضافية للممول إن كان أرسل أكثر من المبلغ المفروض عليه، تحقق الأمان والخصوصية للممول نسبة خطأ نادرة وتكاد تكون معدومة، تخفيض عدد الموظفين في الإدارة الضريبية، انخفاض تكاليف التعامل عما كان عليه الوضع عند الدفع بالوسائل التقليدية.

ثانيًا: الدافع لاستخدام الرقمنة الضريبية

على الرغم من تطبيق العديد من الدول العربية مجموعة من الإصلاحات الضريبية إلا أنها لم تحقق الزيادة المرجوة في الإيرادات الضريبية كونها تعتمد بشكل أساسي على الضرائب المباشرة؛ مما كان دافع لها أن تتجه الى استخدام الرقمنة الضريبية لتحقيق الإصلاح الضريبي.

1. تواضع السعة الضريبية

أشارت دراسة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية الى ضعف مستوى الجهد الضريبي لبعض الدول مقارنة للدول العربية النفطية كالعراق وليبيا؛ حيث يبلغ متوسط السعة الضريبية بالنسبة للناتج المحلي ما يقرب من (13.6%) موزعة بالنسبة للدول النفطية بحوالي (8.9%) والدول غير النفطية حوالي (23.1%)، مما قدر كفاءة التحصيل في الدول العربية غير النفطية بالمتواضعة، كما بلغت نسبة التحصيل في الدول العربية ما يقرب من (45%) احتلت الدول النفطية منها حوالي (41%) بينما الدول غير النفطية (65%) . (www.amf.org.ae)

2. عدم الامتثال للضرائب:

تعتبر الدول العربية متدنية جدًا في الامتثال للضرائب نتيجة انتشار الاقتصاد غير الرسمي، وصعوبة التحقق من الدخل الحقيقي، وانتشار دفع الأجور والمرتبات نقدًا، كذلك مساهمة بعض الأنظمة الضريبية في تسهيل التجنب والتحايل والتهرب الضريبي (إسماعيل : 2019، 4) .

3. قلة الحصيلة الضريبية:

تعد ظاهر التهرب الضريبي أحد الأسباب التي تؤثر على الحصيلة الضريبية نتيجة الغش الضريبي الذي يساعد في التهرب من سداد الضريبة؛ حيث قدرت خسائر تحصيل الضريبية نتيجة التهرب الضريبي ما يقرب من (30%) من إيرادات أرباح بعض الشركات في بعض الدول العربية، بالإضافة الى ضعف الإمكانيات والآليات الخاصة بالتحصيل الضريبي في الدول العربية؛ مما يجعل هناك فارق كبير بين الإيرادات الفعلية لبعض الشركات، وما يتم تحصيله من ضرائب (www.unescwa.org.)

ثالثًا: الآثار المترتبة على استخدام الرقمنة الضريبية:

تسعى جميع الدول الى زيادة الحصيلة الضريبية عن طريق زيادة وتوسيع القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي وزيادة كفاءة الأداء للإدارة الضريبية حيث تمكن الرقمنة الضريبية الحكومة من الحصول على المعلومات الدقيقة عن المرتبات والأجور، وحركات البيع للسلع والخدمات، وأرباح الشركات؛ مما يتيح للإدارة الضريبية العلم بما تحققه من إيرادات، وتتمثل بعض الآثار المترتبة على استخدام الرقمنة الضريبية ما يلي:

1. توسيع وزيادة القاعدة الضريبية:

ساهمت الرقمنة الضريبية في زيادة مستويات التحصيل الضريبي لدى بعض الدول عن طريق التحول الإلكتروني لنظام الإقرار الضريبي والامتثال للتحصيل عن طريق الفواتير الإلكترونية (عبد المنعم ، الفران : 2019 ، 1) ، والتعرف على الناتج الاقتصادي الحقيقي والأرباح التي يحققها الممول. كما ساهمت الرقمنة الضريبية في تبني العديد من الأساليب ذات الكفاءة العالية لمراقبة المدفوعات وجمع البيانات، وتبسيط مشاركة الممولين في النظام الضريبي، والحد من استخدام العملات والمعاملات النقدية وسرعة تحصيل الضريبة، واختصار الوقت والجهد على الممول والإدارة الضريبية؛ مما يساهم في التعرف على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وزيادة الحصيلة الضريبية منها (عبد المنعم، الفران : مصدر سابق ، 26).

2. زيادة الحصيلة الضريبية:

يؤدي استخدام الرقمنة الضريبية الى اختصار الجهد والوقت والتكاليف، ويتيح للحكومة التوفير في نفقات التحصيل الضريبي، والحصول على معلومات دقيقة عن دخل الأفراد والوفاء بالتزاماتهم الضريبية، ووضع إجراءات وتدابير تساهم في رفع الحصيلة الضريبية.

3. زيادة الاستثمار والتيسير على الممولين:

يساهم استخدام الرقمنة الضريبية على زيادة الثقة لدى المستثمرين؛ مما ينتج عنه زيادة حجم الاستثمار الأجنبي؛ ذلك أن هذه الوسائل الحديثة توفر على المستثمر التعامل بشكل مباشر مع الإدارة الضريبية بما فيها من تعقيدات روتينية وبيروقراطية إدارية، وتوفر الوقت والجهد عليه.

4. الحد من الاقتصاد غير الرسمي ودمجه في الاقتصاد الرسمي:

استخدام الرقمنة الضريبية يساهم في زيادة الثقة بين المكلفين بعبء الضريبة والإدارة الضريبية؛ مما يساهم في دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، كما توفر المعلومات حول مدي التزام هذه الأنشطة بسداد الضرائب، واكتشاف

العاملين في القطاع غير الرسمي عن طريق جمع المعلومات من الشركاء المدرجين في الإدارة الضريبية، ومراجعة الإقرارات المقدمة مقارنتها بالسجلات لدى الإدارة الضريبية. (https://www.almasryalyoum.com/news/details/2469693)

5. الحد من التهرب الضريبي:

استخدام الرقمنة الضريبية يساهم في القضاء على الفجوة الضريبية، والحصول على معلومات دقيقة، ويحفز المكلفين بالتسجيل وتقديم الإقرارات الصحيحة ومتابعتهم ومراقبتهم واتخاذ ما يجب من إجراءات قانونية (عبد المنعم ، الفران : مصدر سابق ، 26_27) مما يساهم في الحد من الغش وربط المعلومات الواردة إليها من جهات التمويل المختلفة؛ لكشف عمليات التجنب أو التهرب الضريبي.

ويرى الباحثان انه بالإضافة الى ما سبق عرضه من مكاسب فإن من أهم المكاسب التي سوف تعود على الدولة من استخدام الرقمنة الضريبية زيادة قدرة العاملين في الإدارة الضريبية على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وندرة حدوث أخطاء نتيجة لتطور الأساليب الحديثة، والقضاء على صور الاحتيال والغش، والتيسير وتوفير الوقت والجهد والتكاليف على الممولين، وزيادة الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية.

رابعًا: تجارب بعض الدول العربية لاستخدام الرقمنة الضريبية، وإمكانية تطبيقها في العراق

لقد حققت بعض الدول التي قامت باستخدام الرقمنة الضريبية في التحصيل الضريبي، مثل: مصر والأردن العديد من المكاسب على مستوى الإصلاح الضريبي، والحد من التجنب والغش والتهرب الضريبي؛ مما ساهم في زيادة الحصيلة الضريبية.

1. دور الرقمنة الضريبية في مصر:

لقد اصدرت جمهورية مصر العربية العديد من التشريعات الضريبية التي تنظم تحصيل الضريبة إلكترونيًا بدأت بقانون الضرائب رقم (91) الصادر سنة 2005، وقانون القيمة المضافة رقم (67) الصادر سنة 2016، وقانون الإجراءات الضريبية الموحدة رقم (206) لسنة 2020، والقرار رقم (188) لسنة 2020 بشأن إصدار الفواتير الضريبية الإلكترونية، والقرار رقم (282) لسنة 2021 بالتحول الرقمي في مصلحة الضرائب، وقرار وزير المالية رقم (125) لسنة 2021 والخاص بتعديل المادة (38) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (206) لسنة 2020 وينص التعديل على عدم رد أو خصم ضريبة القيمة المضافة على الفواتير الورقية.

وقرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم (1602) لسنة 2021؛ حيث تنص المادة (2) منه على أن الوحدات الإدارية والمحلية والهيئات الخدمية والاقتصادية العامة والأشخاص الاعتبارية العامة وشركات قطاع الأعمال العام، وشركات القطاع العام، والشركات القابضة التابعة لقطاع الأعمال العام، والشركات التي تكون الدولة مساهمة فيها بنسبة (50%) بداية من تاريخ 2021/10/1 بحظر التعاقد مع المقاولين والموردين ومقدمي الخدمات بمختلف أنواعها إذا لم يكن المتعاقد مسجلًا ضمن منظومة الفاتورة الإلكترونية بمصلحة الضرائب. بذلك وضعت القواعد للإدارة الضريبية عن طريق بوابة إلكترونية يتم تحصيل الضريبة عن طريقها وحققت العديد من المميزات التي تمثلت في التيسير على الممولين في تقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونية مما خفف العبء عليهم، وأتاح لهم القدرة للدخول على النظام الإلكتروني لتسجيل الضريبة في أي زمان ومن أي مكان، وإتاحة مساحة خاصة للمكلف بعبء الضريبة لتخزين التعاملات الخاصة به من مشتريات أو مبيعات، والدخول إليها في أي وقت ومن أي مكان، وإتاحة العديد من الأنظمة الإلكترونية للتسجيل عن طريق الهواتف الذكية (https://eservice.incometax.gov.eg/etax) ، كما حققت من استخدام الرقمنة الضريبية العديد من المكاسب وفقًا لما أعلنته وزارة المالية المصرية، قد حققت زيادة كفاءة التحصيل الضريبي بما يقرب من (15%) من نسبة التحصيل الضريبي لسنة 2021 على الرغم من جائحة (كوفيد-19)، وشهدت أعداد مقدمي الإقرارات الضريبية الخاصة بضريبة القيمة المضافة نسبة (45%) بعام 2019 مقارنة بما حققته عام 2018، بينما ارتفعت حصيلة ضريبة القيمة المضافة الى (26%) عام 2021 مقارنة بما حققته عام (2020).بذلك فقد حقق استخدام الرقمنة

الضريبية في إقرارات القيمة المضافة نمو وصل الى (91%)، كما حققت منظومة تحصيل الضريبة عن طريق الفاتورة الإلكترونية ارتفاع في نسبة الالتزام من قِبَلِ الممولين؛ حيث حققت (100%) من الشركات المسجلة بمركز كبار الممولين.كما حققت ارتفاع في الإقرارات الخاصة بضرائب الشركات؛ حيث بلغت حوالي (48.4%) عام 2019 مقارنة بنسبة (12.55%) عام 2018، وفيما يخص التحصيل باستخدام الرقمنة الضريبية فقد حققت عن طريق ضريبة الدخل حوالي (17.30%) عام2020 مقارنة بنسبة (14.38) عام 2015، كما ارتفعت نسبة الحصيلة الجمركية؛ حيث بلغت حوالي (15.58%) عام 2020 مقارنة بنسبة (14.41%) عام 2015 (عبد المنعم ، الفران : مصدر سابق ، 31–32) .

2. دور الرقمنة الضريبية في الأردن:

إن تجربة الأردن في تطبيق استخدام الرقمنة الضريبية من أوائل التجارب على مستوى الدول العربية، وقد عملت على ذلك من خلال الإصلاحات الضريبية التي تعزز الإيرادات من التحصيل الضريبي، وعدالة التوزيع وزيادة الكفاءة؛ مما ساهم في الحد من التجنب والتهرب الضريبي، وتشجيع الممولين على الاعتماد على تقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونية.

كما أطلقت برنامج الحكومة الإلكترونية عام 2005 لتحصيل ضريبة المبيعات والضريبة على الدخل مما ساهم في تقليل الجهد والوقت على الممولين والحصول على الخدمة بدون عناء أو مشقة الإجراءات البيروقراطية والروتينية (https://istd.gov.jo/Ar)

لقد تحقق من استخدام الرقمنة الضريبية العديد من المكاسب خلال السنوات الماضية؛ حيث القضاء على التعامل بالطرق التقليدية الورقية في المعاملات الضريبية، والإقرارات؛ مما ساهم في حماية المستندات من التلف وسهل حفظها إلكترونيًّا والذي حقق لها توفير في أجور التخزين والحفظ للمستندات الورقية؛ مما ترتب عليه السرعة في إنجاز الأعمال على الإدارة الضريبية والممولين.

وحققت ارتفاع في الإقرارات الضريبية، حيث بلغت الإقرارات على ضريبة الدخل حوالي (4.6%) عام 2020 مقارنة بنسبة (1.4%) عام 2015، كما حققت إقرارات ضريبة الشركات عام 2020 حوالي (45%) مقارنة بنسبة (1.7%) عام 2015، وحققت إقرارات ضريبة المبيعات حوالي (49%) عام 2020 مقارنة بنسبة (4.5%) عام 2015.

في حين حققت إقرارات ضريبة القيمة المضافة حوالي (99%) مقارنة بنسبة (1%) عام 2015، كما حقق استخدام الرقمنة الضريبية زيادة في التحصيل الضريبي؛ حيث بلغت حصيلة ضريبة الدخل حوالي (56%) عام 2020 مقارنة بنسبة (11%) عام 2017، بينما حققت ضريبة الشركات حوالي (57%) عام 2020 مقارنة بنسبة (8%) عام 2018، كما حققت ضريبة المبيعات حوالي (55%) عام 2020 مقارنة بنسبة (24%) عام 2017 (عبد المنعم ، الفران : مصدر سابق ، 31–32) .

ويرى الباحثان إن التجارب التي قامت بها الدول العربية محل المقارنة (مصر–الأردن) قد نجحت في تحقيق زيادة في نسبة تقديم الإقرارات الضريبية ونسبة التحصيل الضريبي للعديد من أنواع الضرائب بعد استخدام الرقمنة الضريبية، وبذلك فقد أدى هذا الاستخدام الى إصلاح المنظومة الضريبية وتحقيق الهدف الأساسي منها وهو الإصلاح الضريبي، والذي يترتب عليه زيادة الحصيلة الضريبية للدولة.

3. إمكانية التحول الرقمي للضرائب السارية في العراق

جدول (1) أمكانيات استخدام الرقمنة في أنواع الضرائب النافذة في العراق

أنواع الضرائب	تحديد الوعاء	الدفع الإلكتروني	الحد من التهرب	توقع زيادة في العائد الضريبي
الشركات	✓	✓	✓	×
ضريبة الدخل	×	✓	×	✓
الإستقطاع المباشر	×	✓	×	✓
ضريبة الدخل العقاري	✓	✓	✓	✓
ضريبة العرصات	✓	✓	✓	✓
ضريبة المبيعات	✓	✓	✓	✓
الضرائب غير المباشرة الكمركية	✓	✓	×	✓

الجدول: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مقابلات بعض الكوادر الضريبية

في ضوء ما جاء في الجدول أعلاه يرى الباحثان إمكانية تطبيق الرقمنة الضريبية على الضرائب المفروضة في العراق بالرغم من صعوباتها ويعود السبب في ذلك لإعتماد النظام الضريبي على الضرائب النوعية كإيرادات للخزينة العامة. فعلى سبيل المثال لو تم تطبيق ضريبة الدخل العقاري وضريبة العرصات وضريبة المبيعات فأنه بالإمكان نجاح عملية التحول الرقمي لهذا النوع من الضرائب، أما باقي الضرائب المذكورة في الجدول أعلاه فأن عملية التحول الرقمي تحتاج بعض الوقت لتطبيقها والسبب يعود في ذلك الى كثرة التهرب الضريبي من قبل الأفراد والشركات المكلفين بدفع الضريبة، بالإضافة الى صعوبة تحديد الوعاء الضريبي لبعض الأحيان وعدم توقع زيادة في العائد الضريبي فيما يتعلق بضريبة الشركات، اذ ان إدارة الأنظمة الضريبية الحديثة تقوم على مبدأ الالتزام الطوعي للمكلفين في تسديد التزاماتهم الضريبية(حسين ، علوان : 2020، 16).

أولًا: الاستنتاجات:

1- إن الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة للتحصيل الضريبي أصبح ضرورة حتمية لمواكبة التغيرات على المستوى الاقتصادي ومواجهة القصور في منظومة التشريعات الضريبية والقضاء على البيروقراطية والروتين والتهرب الضريبي.

2- إن إستخدام الرقمنة الضريبية يعد وسيلة لعملية الإصلاح الضريبي بالاعتماد على وسائل التحصيل الحديثة، وأكدت تجربة مصر والأردن أن تطبيق الرقمنة على الإقرارات الضريبية أدت الى زيادة امتثال المكلفين بها، وكذلك استخدام الرقمنة الضريبية في نظام الفاتورة الإلكترونية وعملية السداد الإلكتروني أدي الى زيادة الحصيلة الضريبية، والحد من التهرب الضريبي. وهذا ما ينسجم مع فرضية البحث التي تنص على (إن استخدام الرقمنة الضريبية يحقق الإصلاح الضريبي ورفع كفاءة أداء الإدارة الضريبية ويقضي على وسائل التجنب والتهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية لخزينة الدولة).

3- إن النظام الضريبي مُسَيطر عليه بشكلٍ مركزي الى حد كبير، والتشريعات الحالية لا تشرح المتطلبات التي يجب الالتزام بها بصورةٍ واضحةٍ، ونتيجة لذلك فإن موظفي الضرائب يتمتعون بحرية واسعة في تقدير الضريبة، والتشريعات الضريبية النافذة تعاني من بعض الخلل والذي يجعل الالتزام بها وتطبيقها أمرًا يكاد يكون مستحيلًا.

4- ضعف الإدارة الضريبية والإمكانيات البشرية وكفاءة العاملين فيها واستمرار البيروقراطية والروتين عوامل تؤدي الى إهدار الوقت والجهد على الممول وتشكل دافع للممولين الى استخدام الغش والتجنب والتحايل للتهرب من سداد عبء الضريبة المكلف به.

5- أن تجارب الدول العربية محل المقارنة (مصر–الأردن) قد نجحت في تحقيق زيادة في نسبة تقديم الإقرارات الضريبية ونسبة التحصيل الضريبي للعديد من أنواع الضرائب بعد استخدام الرقمنة الضريبية، وبذلك قد أدى هذا الاستخدام الى إصلاح المنظومة الضريبية وتحقيق الهدف الأساسي منها وهو زيادة الحصيلة الضريبية للدولة.

6- أمكانية تطبيق الرقمنة الضريبية على أغلب أنواع الضرائب المطبقة في العراق بالرغم من وجود بعض الصعوبات.

ثانيًا: التوصيات:

1-توفير البنية التحتية اللازمة لاستخدام الرقمنة في التحصيل الضريبي وتدريب الكوادر على التعامل معها، وإعداد نظام ضريبي عادل وبسيط وفعال يساهم في تحقيق أهداف السياسة الضريبية.

2-إصلاح التشريعات الضريبية والنص على استخدام الوسائل الرقمية الحديثة في تقديم الإقرارات الضريبية وعمليات البيع والشراء وتحصيل الضريبة، والتفرقة بين السياسة الضريبية والإدارة الضريبية وإصلاحها.

3-تصميم نظام ضريبي إلكتروني متطور يساهم في تحقيق معايير الحياد والعدالة، ويتسم بالبساطة وسهولة تعامل الممول وموظفي الإدارة الضريبية معه، ويساهم في فحص الملفات والتأكد من سلامة المعلومات.

4-توفير المستلزمات الضرورية لإمكانية تطبيق الرقمنة الضريبية وخصوصاً فيما يتعلق بتوفير كادر كفوء يتملك معلومات في مجال الرقمنة الضريبة.

المصادر:

1- قانون الضريبة على الدخل رقم (133) لسنة 1982 النافذ وتعديلاته.
2- قانون ضريبة العقار رقم (162) لسنة 1959 النافذ وتعديلاته.
3- قانون ضريبة التركات رقم (64) لسنة 1985.
4- قانون ضريبة العرصات رقم (26) لسنة 1962 النافذ وتعديلاته.
5- قانون انتقال السلع والخدمات رقم (23) لسنة 1984 النافذ وتعديلاته.
6- قانون التعريفة الكمركية رقم (77) لسنة 1957 وتم استبدالها بضريبة إعادة إعمار العراق بموجب الأمر رقم (28) لسنة 2003 والتي تفرض على إجمالي الاستيرادات بنسبة (5%) فيما عدا الأدوية والأغذية؛ والضرائب على التداول (الرسوم) وفقًا للقانون رقم (16) لسنة 1974 النافذ وتعديلاته.
7- دراز، حامد عبد المجيد، مبادئ الاقتصاد العامة، دار وائل، الأردن، 1998.
8- احمد / حمد فراج ، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، دراسة في الإشكاليات ومعايير الاختيار، مجلة دراسات المعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، العدد (4)، 2009.
9- عبد السلام ، رضا ، مبادئ المالية العامة والموازنة العامة للدولة، دون دار نشر، دون سنة نشر.
10- زواش ، زهير، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011.
11- لبعير، صالح ، التوجه نحو الرقمنة وفاعليته على الاتصالات داخل المؤسسة دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة المسلة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-جامعة المسلة، الجزائر، 2020.
12- قاسم ، صلاح محمد توفيق ، التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا-جامعة النجاح، نابلس، 2003.
13- إسماعيل ، طارق ، كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (52)، 2019.
14- حسين ، عبد الناصر محمد ، محاضرات في المالية العامة، دار النيل للطباعة، المنصورة، بدون تاريخ نشر.
15- بدور ، عصام، تيسير الأخطار المالية لأنظمة الدفع، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (46)، 2016.
16- موسى ،غادة عبد المنعم ، الرمادي ، يحيي زكريا إبراهيم ، رقمنة مقتنيات المكتبات الجامعية، الآداب نموذجًا-دراسة تخطيطية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.
17- عناية ، غازي، المالية والتشريع الضريبي، دار البيارق، الأردن، 1998.
18- محرز ، محمد عباس ، اقتصاديات الجباية الضريبية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
19- حسين ، مريم خالص ، الحوكمة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (4)، 2013.
20- يس ، نجلاء أحمد، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.
21- عبد المنعم ، هبة ، رقمنة المالية العامة، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، نسيان-إبريل، العدد (2)، 2019.
22- عبد المنعم ، هبة ، الفران، صبري ، دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في بعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، يونيو-جزيران 2021.
23- همام ، وليد ذكريا وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة، دمشق، 1997.
24- السامرائي ، يسري مهدي حسن ، العبيدي، زهرة خضير عباس ، تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (4)، العدد (9)، 2012.
25- حسين ، ازهار حسن ، علوان ، علاء حسين ، انعكاس أسلوب التقدير الذاتي على الإيرادات الضريبية . دراسة حالات تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب ،مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد الرابع ، العدد 2 ، 2020 .

المصادر الأجنبية:

1- Denise Edwards-Dowe, E-Filing and e-payments, the way forward, paper presented at caribbean organization of tax administration (COTA), Beliz, 2008.

2- Marcio F Verdi, Raul Zambrano, Électronica Inviolé in Latin Américicié, Forum 22 of the General Assemblé inta organization of tax administrations, podapast Slovakia, 2018.
3- Pamela Ciarcia, Francesco Bocci Camilla Valoti, The electronic invoice, Rodl and Partner, 2018.

المواقع الإلكترونية:

1- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، النظم الضريبية في البلدان العربية: تسرب الإيرادات الضريبية والتحديات الناشئة عن الاقتصاد الرقمي، أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الأسكو ESCWA)، 2021، ص5؛ انظر الرابط التالي على شبكة الإنترنت، تم الاطلاع عليه بتاريخ www.unescwa.org:2020/9/5 .

2- تقرير صندوق النقد العربي، الإصلاحات الضريبية في الدول العربية، الإصدار الثالث من تقرير نافذة على طريق الإصلاح، 2020، ص6؛ انظر الرابط التالي على شبكة الإنترنت، تم الاطلاع عليه بتاريخ www.amf.org.ae:2022/9/5 .

3- تقرير وزارة المالية المصرية، مصلحة الضرائب؛ انظر الرابط التالي على شبكة الإنترنت، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/9/6:
https://eservice.incometax.gov.eg/etax

4- تقرير وزارة المالية الأردني، البوابة الإلكترونية، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات؛ انظر الرابط التالي على شبكة الإنترنت، تم الاطلاع عليه بتاريخ https://istd.gov.jo/Ar:2022/9/6 .

5- مقال منشور في جريدة المصري اليوم بتاريخ 2021/11/24؛ انظر الرابط التالي على شبكة الإنترنت، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/9/5:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2469693.